

مذهبُ ابن كيسان وآراؤه النحوية

إعداد د يوسف دفع الله أحمد

أستاذ مشارك ورئيس قسم النحو والصرف واللغة

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مستخلص البحث

يعدّ يونس بن حبيب أحد أئمة النحو البصري_ وهو شيخ سيبويه، وعنه أخذ أئمة المدرسة الكوفية - نموذجاً مثاليّاً للنحويين الأثريين؛ في احترامهم للمسموع مما صحّ من النصوص المنقولة؛ مما يظهر أهمية هذه الدراسة التي كانت بعنوان: (السماع عند يونس بن حبيب وأثره في النحو العربي). واعتمدت الدراسة على المنهج " الوصفي التحليلي".

إنّ سعة إطلاع يونس وإحاطته بكلام العرب ليست موضع خلاف، مما جعل سيبويه يكثر من إيراد ما حكاه يونس من كلام العرب في الاحتجاج به على صحة ما ذكره، كقوله: "ما لي إلا أبوك ناصر" مستدلاً به على جواز الإتيان في المستثنى المتقدم على المستثنى منه.

وظهر من قياس يونس وما انفرد به أنّه يعتمد على السماع الموثوق به في احتجاجه واستشهاده على ما يقول، ولم يكن خلفه للجمهور إلا في مسائل القياس التي لم تعارض نصّاً صحيحاً؛ مما يؤكد تقديمه للسماع واحترامه له. فظهرت نتائج ذلك في سلامته من التعرض للقراءات، بل في دفاعه عنها، والاحتجاج لها، والاحتجاج بها على صحة ما ذهب إليه من أحكام. وهذا ما فعله مع سائر النصوص المسموعة

Find extract

The Younis Habib Ben one of the imams as visual _ an elder Sebojh, and it took imams school kaffiyeh perfect example of Nhoyen archaeologists; in respect of audible than true of texts transmitted; which shows the importance of this study, which was entitled: (listening when Younis Habib Ben and its impact on the way Arab). study relied on the curriculum "descriptive and analytical".

The capacity to inform Younis and his words Arabs are not in dispute, making Sebojh lot of revenue is narrated Younis from the words of the Arabs in the protest by the truth of what mentioned, such as saying: "What have I only father Nasser" citing that it is permissible followers in the Excluded Advanced on Excluded him.

It emerged from measuring Younis and himself by it relies on hearing trusted in protest and martyrdom on what he says, was not otherwise publicly available only in the measurement issues that did not oppose the text true; confirming submission to hear and respected him. Fezht results in safety from exposure readings, but in her defense, and protest, and protest on the view of the health of the provisions. This is what he has done with other audio texts.

مقدمة

الحمد لله القائل (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)، والصلاة والسلام على من جعلنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

لقد بذل سلف هذه الأمة من علماء العربية قصارى جهدهم في وضع قواعد النحو العربي. وجاء من بعدهم من وضعوا الأصول التي ارتكز عليها هذا العلم، ولم يقع الاختلاف بينهم في هذه الأصول وإنما حدث في كيفية التعامل مع المصادر التي بنوا عليها تلك القواعد.

فذهب فريق منهم سالكاً سبيل التريث في الضبط والتحري والتزام جانب الفلسفة اللغوية والمنطق اللغوي لاستنباط القواعد من هذه الشواهد وهم البصريون، وفريق آخر أثر إفساح المجال للسمع بالتوسع في الرواية والقياس عليها وهم الكوفيون.

ثم جاء بعد هذين المذهبيين مذهب ثالث، اختلف العلماء في كنهه، وفي أصحابه واتجاهاتهم، ألا وهو المذهب البغدادي ولأجل التعرف على أهمية هذا الموضوع، وأثره في دراسة قواعد النحو العربي، رأيت أن أتحدث عن واحد من أئمة النحو واللغة، أحسب أنه خير أنموذج لمعالجة هذه القضية؛ لما دارت حوله من آراء وما قيل في حقه لإحاطته بالعلمين، وغير ذلك. ألا وهو أبو الحسن أحمد بن كيسان.

فتناولت هذا الموضوع في مباحث ثلاثة؛ تحدثت في المبحث الأول: عن المدرسة البغدادية، حقيقتها وأصحابها واتجاهاتهم، واختيار ابن كيسان أنموذجاً لها، وتحدثت في المبحث الثاني عمّا وافق فيه الكوفيين، وعمّا وافق فيه البصريين. وتحدثت في المبحث الثالث عمّا خالف فيه الجمهور وعمّا ترتب على خلطه للمذهبيين ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها ملخصه ونتائجه.

المبحث الأول: المدرسة البغدادية، حقيقتها، أصحابها واتجاهاتهم، واختيار ابن كيسان أ نموذجاً لها:

ففي حقيقة المدرسة البغدادية أقوال نجملها فيما يأتي:

القول الأول: عليه ابن جنّي وهو ما أشار إليه بقوله "وقد أرى رأي الكوفيين مُطلقاً عليهم البغداديين ولا قرابة بيني وبين البصريين، ولكنّها بيني وبين الحق⁽¹⁾. مما دعا بعض المحدثين إلى عدّ ابن جنّي نفسه من البغداديين⁽²⁾. ويردّ ذلك أنّ ابن جنّي نفسه كثيراً ما ذكر في مؤلفاته قوله "أصحابنا" يعني البصريين. ومن ذلك قوله في حرف الفاء: "واعلم أنّ البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع ... فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل ألبتة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو⁽³⁾ وفي قوله هذا ما يدل على رأيه بأنّه يقصد بالبغداديين (الكوفيين)؛ لأنّ إجازة مجيء الواو زائدة هو مذهب الكوفيين قال ابن جنّي: ((وقول البغداديين إنّنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال بعضه صحيح وبعضه فاسد أما الصحيح فقولهم الصرف أي ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الفعل الأول وهذا هو معنى قولنا إنّ الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ ولا بد له من ناصب مقتضٍ له؛ لأنّ المعاني لا تنصب الأفعال وإنّما ترفعها المعاني، والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى أعني الابتداء لمضارعة الاسم للفعل، فكما أنّ المضارعة في الفعل بمنزلة التمكن في الاسم في إيجابهما جنس الإعراب لهما، فكذلك وقوع الفعل موقع الاسم يوجب له الرفع كما أن ابتداء الاسم يوجب له الرفع وكما أنّ الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي فأما من ادّعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ فقد أخطأ))⁽⁴⁾. ومن ذلك قول البغداديين إنّ الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره نحو زيد مررت به وأخوك

أكرمته فارتفاعة عندهم إنما هو لأنَّ عائداً عاد عليه فارتفع بذلك العائد وإسقاط هذا الدليل أن يُقال لهم: فنحن نقول زَيْدٌ هل ضربته وأخوك متى كَلَّمته ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله فكما اعتبر أبو عثمان أن كلاً صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجد أن من الصفات ما لا يفيد وكان ذلك كَسراً لقوله كذلك قول هؤلاء إن كلَّ عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له فهذا طريق هذا⁽⁵⁾.

وزهب الرضي والسيوطي خلافاً لمذهب ابن جنِّي بأنهما حقيقتان متغايرتان، ومن ذلك قول السيوطي في مسألة: ((حذف الموصول إذا عُلم مذهب: أحدها الجواز في الاسمي غير (أل) دون الحرفي غير أن، وعليه الكوفيون والبغداديون، والأخفش وابن مالك...))⁽⁶⁾ وأوضح الرضي أن ما ذهب إليه ابن جنِّي في أجمع وأخواته مذهب البغداديين ؛ وذلك قوله: ((وأما أكتع وأخواته فالبصريون _ على ما حكى الأندلسي⁷ عنهم _ جعلوا النهاية أبتع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبتع))⁽⁸⁾.

القول الثاني: إنها تطلق على من سكن بغداد، سواء كانت موطناً له أم رحل إليها واستقرَّ بها **القول الثالث:** أنها تطلق على من خلط المذهبين.

ومما اختلف فيه اتجاهاتها ، وفي ذلك أقوال:

الأول : من أخذوا عن البصريين والكوفيين ، وكان ميلهم للكوفيين أكثر.

الثاني : من أخذوا عن البصريين والكوفيين ، وكان ميلهم للبصريين أكثر.

الثالث: من أخذوا عن المدرستين ، دون أن يظهر ميلهم لإحدى المدرستين .

ويعتبر ابن كيسان ممن توقف العلماء كثيراً في تحديد مذهبه النحوي ، مما يجعل اتخاذه مثالاً خيراً ما يُفسّر هذه الاتجاهات المذكورة ، إذ تكاد تتواتر أقوالهم في أنّه خلط المذهبين ، مما جعل مواقفهم تتفاوت في قبول ما ذهب إليه فذهب أبو بكر بن الأنباري يعنّف عليه صنيعة، وكان شديد التعصب عليه والتنقص له بأنّه "خلط فلم يضبط مذهب الكوفيين ولا مذهب البصريين"⁹. وترجم له ابن النديم في طبقة من خلط المذهبين¹⁰.

وبالمقابل كان هناك رأي مخالف لما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري ، عليه طائفة من العلماء ، وذلك أنّه وُلِدَ ونشأ وتثقف في بغداد ، عاصر المبرد وثلعب ، وتهيأ له أن ينهل من علميهما ، لم يفعل مثل الزجاج الذي أطرح ما أخذه من ثلعب ، استوعب كلّ هذا لما عُرف به من حدة خاطر وحضور البديهة وسعة الذكاء ، وقد اعترف بذلك أبو بكر بن مجاهد إمام القراءات بقوله فيه: "إنّه كان أنحى من الشيخين _ يعني ثلعباً والمبرد _ فقد كان ينتقل ويلاحظ ما بين المذهبين من كبير اختلاف في المنهج والأصول والآراء ، وكان يريد أن يستزيد من الشيخين للاستفادة أولاً ، ولكي يشتهر بينهما ثانياً، فبدأ يناظرهما¹¹. وقال أبو البركات بن الأنباري: ((أبو الحسن أحمد بن كيسان ، تتلمذ على أبي العباس المبرد وأبي العباس ثلعب ، فاطّلع بذلك على المذهبين البصري والكوفي، وبرع في النحو، وقد تصدر ودرس عليه عدد كبير من النحويين منهم: إبراهيم بن محمد بن بندار القاضي إسماعيل، وأبو القاسم الزجاجي))¹². وقال: ((فإنّه كان أحد المشهورين بالعلم والمعروفين بالفهم ... وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين))¹³. قال القفطي: ((مزج النحويين ، فأخذ من كلّ واحدٍ منهما ما غلب على ظنّه صحّته، واطّرد له قياسه، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر))¹⁴. وقال الصّفي: ((وكان فوق الثقة))¹⁵. ووصف أبو حيّان التوحّدي مكانته التي صوّرها في قيمة مجلسه بقوله: ((ما رأيتُ مجلساً أكثر فائدةً، وأجمع لأصناف العلوم والتّحف والتّنف من مجلسه))¹⁶.

ومما يدل على الاتجاه الأول : أنّ الزبيدي وضعه مع الكوفيين في الطبقة السادسة لكنّه قال: ((كان بصرياً كوفياً يحفظ القولين))¹⁷ .

ودلالة الاتجاه الثاني: أنّ السيرافي ترجم له مع أصحاب المبرد مما يدلّ على أنّه رآه بصرياً، إلّا أنّه قال: "كان يخط المذهبين"¹⁸ . وإلى هذا ذهب ياقوت فقال: ((وكان كما قيل يعرف المذهبين إلّا أنّه كان إلى البصريين أميل))¹⁹ .

وخير ما نعتمد عليه في نصرة قولنا إلى أيّ المذهبين كان أميل، ما ورد من أقوال ترجح اختياره لمذهب الكوفيين ، وذلك ما روي عنه أنّه قال لمبرمان النحوي حين قصده ليقراً عليه كتاب سيبويه رفض وقال: ((أذهب إلى أهله))، يشير بذلك للزجاج²⁰ . ويروي أنّه كان يختار أشياء من مذاهب الفراء يخالف فيها سيبويه ، وأنّه كان يسأل أبا العباس محمد بن يزيد المبرد عن مسائل فيجيبه فيعارض بقول الكوفيين²¹ . وقول الزجاجي: ((من علماء البغداديين الذين لقيتهم وقرأت عليهم شيخنا أبو الحسن بن كيسان))²² . وأقوى دليل على ذلك أنّه كان يفضل ثعلب لقوله فيه _ إمام المبرد _ أفضل أهل زمانه²³ . فما ذكرناه من هذه الأقوال يجعلنا نختار أنّه كان إلى مذهب الكوفيين أميل. وخير ما نعتمد عليه في تعضيد القول السابق ذكر مجموعة من اختياراته لكلّ من المذهبين ، وما انفرد به ، وهذا ما يوضح أثر ثقافته في الأخذ من المذهبين وإفادته منها في الخروج إلى آراء مخالفة لهما معاً .

المبحث الثاني: أ/ ما وافق فيه الكوفيين:

ومما يدعم ميله إلى مذهب الكوفيين ذكره لمصطلحات استخدمها الكوفيون مثل مصطلح المخالفة ؛ وذلك ما حكاه ابن كيسان بأنّ عامل النصب في الظرف هو المخالفة²⁴ . حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف ، إذا وقع خبراً لمبتدأ نحو: " زيد أمامك ، وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك والذي يظهر لي أنّ

الفراء قد عَنِي بهذا المبدأ في هذا الباب لإلغاء نظرية العامل، فطفق يشرح مبدأ (الخلافاً أو "الصرف") في مواطن متعددة ويتساءل عنه توكيداً للتوضيح فيقول: ((فيقول فإن قلت: وما الصرف؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة في أول حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله
عارٌ عليك إذا فعلت عظيم
ألا أنه لا يجوز إعادة " لا " في تأتي مثله ؛ فلذلك سمي صرفاً إذ كان معطوفاً ؛ ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله))²⁵ وفي موطن آخر يقول: ((والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو الفاء أو ثم، وفي أوله جدد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجدد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف ، فذلك الصرف²⁶ ... وألقى العامل اللفظي الذي يقول به البصريون²⁷ ، سواء كان ظاهراً أو مقدراً على رأي بعضهم²⁸ ومما اختلف فيه "إيّا" وما التحق بها فتعددت أقوال النحاة في هذه المسألة ، ويظهر فيها موافقة ابن كيسان للكوفيين ، وهذا ما عبر عنه ابن يعيش بقوله: ((إنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ولهذا كُتِر اختلاف العلماء فيه)) إذ نُسب للخليل والأخفش وابن كيسان أكثر من قول، بحيث يصعب تمييز مذهب هذا النحوي أو ذلك، وفي ذلك أقوال كثيرة أهمها: أنّ الضمير هو إيّا وما بعدها من الكاف والهاء والياء حروف موضع لها من الإعراب، تدل على التكلم أو الخطاب أو الغيبة... وهذا قول سيبويه ونسب إلى الأخفش وابن السراج والفراسي ، كما نسب في كتب الخلاف إلى البصريين²⁹. إنّ إيّا ضمير مضاف إلى ما بعده، وما بعده ضمير في محل جر بالإضافة ، وهذا المذهب منسوب إلى الخليل والأخفش والمازني، ورجحه ابن مالك بدليل قول العرب: ((إذ بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب)) فأضيفت إيّا إلى الاسم الظاهر³⁰ .

3| إنّ إِيّا اسم ظاهر وهو مضاف إلى ما بعده ، وما بعده ضمير في محل جرّ. وهذا المذهب منسوب إلى الزجاج³¹.

4| إنّ اللواحق التي تلحق إِيّا هي الضمير، وإِيّا عماد، وهذا القول منسوب إلى الفراء وابن كيسان³². كما نسب إلى الكوفيين³³.

5| وقيل إنّ إِيّاه بكمالها هي الضمير، وهو منسوب إلى ابن كيسان والكوفيين³⁴. ويلاحظ من القولين الأخيرين ميله لاختيار الكوفيين.

وتظهر موافقة الكوفيين عنده في إحدى المسائل الخلافية ، وذلك في نحو قولك :
" لا أبا لك، ولا أبا لك، ولا يدي لك، ولا غلامي، مع أنّ الأصل أن يقال: ((لا أب لك
ولا أخ لك ، ولا غلامين لك ، فاختلفوا إلى تأويل هذا إلى أقوال :

الأول :مذهب سيبويه³⁵ والجمهور أنّها أسماء مضافة إلى المجرور باللام ، واللام مقحمة لا اعتداد بها، ولا تتعلق ، والخبر محذوف ؛ والدليل على أنها مقحمة أن أباك وأخاك لا يكون بالالف في حال النصب إلا إذا كانا مضافين، وكذلك حذف النون في يديّ وغلامي دليل على الإضافة. ووصف مذهب الجمهور بأنّه ضعيف ؛ لأنّه لا جدوى لقولك : لا أباك ، ثم إن هذا المذهب يقتضي نفي الأبوة ، والصحيح أن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، وإذا قيل فإنّه لا ينفي الأبوة ، بل هو خارج مخرج الدعاء ، أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه ، كما يقال لمن له أب ، ولمن ليس له أب ، فهو دعاء في المعنى ، كما يقال : لا أم لك أي فقدت أمك³⁶ .

الثاني: مذهب هشام الكوفي وابن كيسان واختاره ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ، وليست مضافة ، وعملت معاملة المضاف ، والمجرور باللام في موضع صفة متعلق بمحذوف ، والخبر أيضا محذوف.

الثالث: مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة أنّها أسماء مفردة جاءت على لغة القصر؛ ولذلك علق منصور الوليدي على هذه الآراء بقوله: وهذه الآراء الثلاثة لا تخلو من اعتراض. أما " لا يدي لك ، ولا غلامي لك فتوجيهه إما على:

1| أنّ هذا مما قاله النحويون ، وإنّما قالوه بالقياس .

2| وأنّ هذا مما حذف منه النون تخفيفاً ؛ لطول العبارة التي صارت كالكلمة الواحدة ؛ ولا سيما وقد جرى مجرى المثل "لا يدين لك".

3| أو على مذهب ابن كيسان ، أي عولمت معاملة المضاف وليست مضافة .

ومما اختاره موافقاً لمذهب الكوفيين تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن. قال ابن هشام :((ويمتنع ذلك في خبر ليس،ودام))⁽³⁷⁾. فذهب الكوفيون_ عدا الفراء_ وابن كيسان، ونسب إلى الأخفش واختاره ابن خروف إلى جواز تقديم الخير ؛ لأنّ فيه معنى النفي، و"ما"نافية أيضاً، فلما دخل نفي على النفي صار إيجاباً، وإذا كان كذلك صارت(ما زال) بمنزلة كان في الإيجاب فجاز تقديم الخير . وردّه البصريون بأن "ما" نافية ، والنفي له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنه له صدر الكلام ، كما أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل معاً ، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما ، كما أنّ السماع لا يقوي حجة الكوفيين⁽³⁸⁾. وقال ابن الحاجب ⁽³⁹⁾ عن تقدم أخبار كان وأخواتها على أسمائها:((وهي في تقديمها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو أغلب أخوات كان، قسم لا يجوز وهو ما في أوله(ما)، خلافاً لابن كيسان في غير(ما دام). وقسم مختلف فيه وهو (ليس). وخصّ ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال ؛ لأنّ نفيها إيجاب ⁴⁰.

واختار مذهب الكوفيين في جواز جمع ما ختم بالتاء اسماً أو صفة جمع مذكر سالم . ورد الرضي: "ولا يجمع نحو "طلحة" في الأسماء، و"علامة" في الصفات بالواو

والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء، فإنهم أجازوا "طُحون" بسكون عين الكلمة- وابن كيسان بفتحها نحو طُحون، قياساً على الجمع بالألف بالتاء كـ"الطلحات والحمزات" ⁴¹. ويلاحظ من قوله "خلافاً للكوفيين وابن كيسان أنه لم يعدّه كوفياً خالصاً.

أثبت في ألفاظ التوكيد التابعة لـ"أجمع" أتبع وما تصرف منه يقول: ((وجه ما ذكرناه من ملاتها الإطالة _ مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها _ أنهم لما أكدوا فقالوا: أجمعون أبتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون ألبتة...)) ⁴².

اختر مذهب الكوفيين في إجازة تقديم معمول صلة (أن) عليها، خلافاً لمذهب البصريين الذي أشار إليه أبو حيان بقوله: ((أما الموصول الحرفي فإن كان (ما، أو كي)، فلا يتقدم شيء من صلاتها عليها ولا من معمولات صلاتها إلا (كي)، فأجاز الكسائي صحبتي العلم كي تقرأ ، أي كي تقرأ العلم ، و(أن) فأجاز الفراء : يعجبني العلم أن تقرأ)) ⁴³. ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو " طعامك أريد أن آكل ، و طعامك عسى أن آكل" ⁴⁴. والمختار في هذا مذهب البصريين ؛ لأن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، ولا يجوز تقديم بعض حروفها على بعض ، وكذا معمولات صلاتها.

ومن ذلك رأيه في أنّ ضمير الرفع من "أنت" و"أنتِ" وأنتما وأنتم وأنتن إنما هو التاء ⁽⁴⁵⁾ فقط، وهي التي في فعلت وفروعها، وكثرت بـ"أن" وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث، وأنّ الضمير في هو، هي الهاء ⁽⁴⁶⁾ فقط والواو والياء زائدان كالبواقي لحذفهما في المثني والجمع، وفي المفرد في لغة من قال:

بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعلننا وما نعلله ⁴⁷

ومن قال: دارٌ لسُعدى إذّه من هواكا*

وقد اختار السيوطي هذا المذهب. أراد في قوله فبيناه، بينا هو (48)، وبقوله: "إذه"، إذا هي فحذف الياء (49).

وافق الفراء في عامل النصب في المفعول الثاني إذا أقيم الأول مقام الفاعل فإن في نصبه أقوالاً الأولى- أنه منصوب بالفعل المبني للمجهول، وهذا مذهب سيوييه والجمهور، ومنهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن عصفور. الثاني: أنه منصوب بالذي كان له قبل أن يبني الفعل للمجهول، وذلك قولك: أعطى زيداً درهماً ف"درهماً" عند صاحب هذا المذهب باقٍ على النصب الذي كان قبل بناء (أعطى) للمجهول وهذا مذهب الزمخشري.

الثالث: ذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: قيل درهماً، أو أخذ، فإذا قلنا: أعطى زيداً درهماً، التقدير عندهما: أعطى زيد قبل درهماً (50).

ما وافق فيه مذهب البصريين:

لم يلتزم ابن كيسان وكما قرّر من قبل، مذهباً واحداً، وإنما كان يختار أيّاً من المذهبين متى ما رأى أنه الأرجح، وحجته أقوى. فمن ذلك أنه اختار مذهب البصريين في مجموعة من المسائل نذكر منها ما يأتي:

أجاز النحويون في المنادى إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن "متصلاً به مُضافاً إلى علم آخر، نحو "يا زيد بن سعيد، وجهين: الفتح تخفيفاً، والضم على أصل البناء، ولكنهم اختلفوا في أيّهما أولى. فذهب البصريون- عدا المبرد- ونُسب إلى الجمهور إلى أنّ الأولى فتح المنادى، وقال ابن كيسان، وهو الأكثر في كلام العرب (51) وذهب المبرد ونُسب إلى الكوفيين واختاره عبد اللطيف الشرجي إلى أنّ الضم أولى، لأنّه القياس؛ لأنّه اسم ولي حرف النداء فإذا كان الوجهان جائزان فلا مانع من استعمالهما معاً، إلا أنّ الفتح أكثر وأخفّ حتى ذهب بعضهم إلى وجوبه (52).

ولم يشترط الكوفيون في هذه المسألة، أنّ يكون العلم موصوفاً بابن:، فأجازوا فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير ابن نحو، "يا زيد الفاضل⁽⁵³⁾"، واستدلوا بروايتهم لبيت جرير⁽⁵⁴⁾:

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا

بفتح "عمر" ومذهب البصريين أنّه يتعين الضم، وهو الشاهد في رواية البيت⁽⁵⁵⁾ ويلاحظ أنّ ابن كيسان اختار مذهب البصريين، لأنّه بنى على الأكثر.

مخالفته مذهب سيبويه والجمهور:

ومن ذلك مخالفته سيبويه ومن تبعه؛ وذلك أنّه اختلف في جواز حذف مفعولات أعلم وأرى، هل يجوز حذف المفعول الأول، أو حذف المفعولين الآخرين والاقتصار على الأول. فظاهر مذهب سيبويه أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ المفعول الأول؛ فاعل في الأصل، كما أنّ المفعولين الآخرين في الأصل مبتدأ وخبر، فصارت المفعولات الثلاثة متلازمة، وهذا قول المبرد⁽⁵⁶⁾. وابن الباذش، وابن خروف وابن عصفور، وينسب للمازني⁽⁵⁷⁾.

ومذهب ابن السّراج وابن كيسان⁽⁵⁸⁾، ورّجّحه الرضي⁽⁵⁹⁾ وابن مالك، ونسب إلى الأكثرين إلى جواز ما منعه الأولون .

قال ابن مالك: (إنّ القول بالمنع لا حُجّة له إلاّ إتباع ظاهرة كلام سيبويه في ترجمة تأولها الأكثرون)⁽⁶⁰⁾. وقد تأول السّيرافي قول سيبويه: ولا يجوز أن يُقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة أنّ معناه لا يحسن الاقتصار على الأول، إلاّ أنّه لا يجوز مطلقاً⁽⁶¹⁾. ثم إنّ دلالة الحذف هنا صحيحة؛ لأنّ الفائدة هنا لا تعدم بالاقتصار، والانعدام بالاستغناء عنه، فمثال الاقتصار عليه" أعملت زيدا إذا أردت الأخبار

بإيصال علم ما إلى زيد، ومثال الاستغناء عنه: "علمت دارك طيبة، إذا أردت الإخبار بإعلامك له أنّ داره طيبة، دون غرض في تسمية مَنْ علمت"(62).

ومما خالف فيه سيبويه وجمهور البصريين قوله: إنّ العامل إذا عمل بظهوره شيئاً لم يعمل بسقوطه. وينظر ذلك في: رافع المبتدأ: قال: (والعوامل ترفع وتنصب وتخفض، فسقوط أيها أوجب الرفع؟ فإذا كان سقوط الرفع هو الذي أوجب الرفع، فهو إذن يعمل عملاً واحداً وُجد أو عدم، فلا ينبغي إذا وُجد أن يُسمّى عاملاً؛ لأنّه لم يزد شيئاً كان معدوماً قبل ظهوره، قال: وإنّ كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو إذا عُدِم أقوى منه؛ لأنّ الرفع أقوى من الناصب، قال: وإنّ كان سقوط الخافض هو الرفع، لزم فيه ما يلزم في الناصب، وإنّ كان سقوط جميعها أوجب الرفع لزم أيضاً مثل ما ذكرنا"(63).

ومن ذلك مخالفته مذهب الجمهور في جواز نصب الاسم على المعية بعد (كان). فذهب الجمهور إلى نصبه على المعية بعد الواو، إذا كانت تدل على المصاحبة بمعنى "مع"، وإذا كانت للمشاركة بلا مصاحبة فهي للعطف، ورجّح بعض النحويين العطف على النصب على المعية، في مثال قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلّيتين من الطّحال

ورجّح آخرون فيه، وفي كنت أنت وزيد كالأخوين، النصب على المعية، أهو حال مما قبله، أم خبر عنه، نحو "كنت وزيداً جالساً وقمت وزيداً راكباً، وكُن أنت وزيد كالأخ"(64).

ومن ذلك مذهب الجمهور أنّه يبطل عمل "لا النافية للجنس" لعله من العلل الآتية : الفصل عن اسمها، كون مدخولها معرفة، إذا وليها مفردٌ منفيٌّ بها خبراً أو نعتاً أو حالاً ويجب تكرارها، قال ابن مالك: ((مثال لزوم التكرار لكون المتصل بـ"لا"

معرفة: "لا زيد فيها ولا عمرو"... على أن ذا التعريف المؤول بنكرة لا يجب معه التكرار، كما لا يجب مع النكرة الصريحة. ويدخل فيها هو معرفة غير محضة قولهم: "لا نولك أن تفعل". وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرارها مع الفصل وكون مدخولها نكرة كما في البيتين، وعليه قولهم "لا نولك أن تفعل" وقد بين ابن مالك أن لا حجة لهما فيه⁶⁵.

ومن ذلك رتبة الحال مع صاحبها المجرو، أيجوز تقديمها أم لا؟ في المسألة قولان:

الأول مذهب المانعين: وعليه سيبويه ومن تبعه، قال سيبويه: "ومن ثم صار" مررت قائماً برجل" لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل، فإن قال أقول: "مررت بقائماً رجل"⁶⁶ فهذا أخبت منه من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور "67". ووافق المبرد⁶⁸، وابن الحاجب، وأبو البقاء⁶⁹، وابن يعيش⁷⁰.

الثاني مذهب المُجيزين: قال ابن برهان: ((وهذا قول أبي علي وابن كيسان، وإليه نذهب كقوله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا)) 71. و"كافة" حال من الناس، وما استعملت العرب "كافة" قط إلا حالاً)) 72. ومن أمثلة أبي علي في التذكرة "زيدٌ خيرٌ ما تكون خيرٌ منك"، فجعل "خيرٌ ما تكون" حالاً من الكاف المجرورة وقدمها 73. وعللوا ذلك قائلين: إنَّ المجرور مفعول به في المعنى، والمفعول لا يمتنع تقديم الحال عليه 74 واختاره ابن مالك وردّ مذهب المانعين بقوله: "وعللوا منع ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة لكن منع من ذلك أنّ الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير، فيقال لمّدي ذلك لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن واسطة، على أنّ الحال أشدّ استغناءً

عن الوساطة ،ولذلك يعمل فيها ما لا يُعَدَّى بحرف الجرّ كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني))75، وردّ قول الزجاج 76 والزمخشري77 فيما ذهب إليه في منع مجيء(كأفة)حالاً. وقد جاء في الشعر ما يؤيد صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور وفاقاً لمذهب ابن كيسان والفرسي وابن برهان،ومن ذلك،قول الشاعر⁷⁸:

فإن تَكُ أدوَادُ أصْبِنَ ونِسوةٌ * فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبالِ

فقوله " فرغاً " حال من " حبال "79 . ومن ذلك قوله⁸⁰:

لئن كان بُرْدُ الماء هيمان صاديا * إليّ حبيباً إنّها لحبيب

وغيرها من الشواهد التي تدل على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور⁸¹.

ومما اختلف فيه:إعمال"أفعل"في حالين،وتقديمه عليهما،وفيه قولان:ذهب الخليل والمازني والفرسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنّي وابن خروف إلى الجواز،قال الخليل:((والنصب من الحال، قولهم:"أنت جالساً أحسن منه قائماً" أي: أنت في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه))⁸². وفي الارتشاف: وذهب المازني والفرسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنّي وابن خروف إلى أنّ أفعل التفضيل هو العامل في الحالين،ف(بُسرأ)حال من الضمير المستتر في المستكن في "أطيب"(رُطباً) حال من الضمير في(منه)، ونُسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره⁸³.

مذهب المانعين: ذهب إلى المنع المبرد والزجاج وابن السراج والسّيرافي والفرسي في حليباته فقال:((فلا يجوز أن يكون العامل في " أطيّب " وقد تقدم عليه ؛ لأنّ أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله،ألا ترى أنّك لا تجيز:ممن أنت أفضل،ولا ممن أفضل أنت؟فتقدم الجار عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه، فإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جرّ إذا تقدم _ مع أنّ ما يكون متعلقاً بحرف الجرّ قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو" هذا مارٌ بزيد، وهذا معطٍ لزيد أمس درهماً _

فان لا يعمل فيما لم يتعلق بحرف الجرّ أولى، وإذا كان كذا لم يعمل "أطيب في بسر المتقدم عليه"⁸⁴. ويظهر في هذه المسألة أثر المذهب البغدادي عند الفارسي في الأخذ من المدرستين دون تعصب لإحدهما بدليل ترده في اختياره، وينصره أنّ أصحاب المذهب الآخر وهم المبرد والزجاج أشدّ تعصباً للمذهب البصري؛ وذلك ما تذكره كتب التراجم أنّ الزجاج، وقد كان أحد تلاميذ ثعلب أوفده في مرة في جماعة لفضّ حلقة المبرد، فسأله المبرد عن أربعة عشر سؤالاً خطأ فيها جميعاً؛ مما دفع الزجاج أن يقول لمن معه: "عودوا إلى الشيخ (يعني ثعلباً) فإنّي لست مفارقاً هذا الرجل ولا بد لي من ملازمته"⁸⁵، يعني بالشيخ ثعلب. وذلك؛ لأنّ المذهبيين البصري والكوفي، آنذاك كانا يتمثلان في حلقتي الشيخين.

المبحث الثالث ما ترتب على خطئه للمذهبيين :

أ/ ما انفرد به:

لم يجعل ابن كيسان نفسه أسيراً مقيداً بإتباع المذهبيين في جميع مواقفه وآرائه، بل كانت له آراء خاصة انفرد بها عن المدرستين، مفيداً من ثقافته الواسعة وإطلاعه على مصادر المذهبيين، وأخذ من شيوخهما، فتبلور له رأي خاص يعتبر خلاصة لآراء المدرستين ويظهر ذلك في كثير من المسائل نذكر منها:

1/ ومن ذلك قياسه بناء مثنى اسم الإشارة في قراءة الآية قياساً على بناء المفرد منه والجمع ما روى القفطي أنّ القاضي إسماعيل بن إسحاق البصري الفقيه المالكي كان معجباً بقياس ابن كيسان في العربية، فقال له يوماً: ما تقول في قراءة الجمهور "إنّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"⁸⁶ ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ فاطرق ابن كيسان ملياً، ثم قال: نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل: فما عليه بنائها؟ قال ابن كيسان: لأنّ المفرد منها (هذا) وهو مبني، والجمع

(هؤلاء) وهو مبني، فَتَحَمَلَ التثنية على الوجهين، وقد حَسُنَ قوله هذا فمَشَى في النَّاسِ⁸⁷. وهذا ما جعل ابن تميمه يقول (وَزَعَمَ أَنَّ بِنَاءَ المثنى إذا كان مفرداً مَبِينًا، أَفصح من إعرابه، قال: وقد تَفَطَّنَ لذلك غير واحد من حَذَّاقِ النحاة)⁸⁸. وفي توجيهه هذا احتراز مما ذهب إليه بعض النحاة في إعراب (هذان) في سورة طه، كما توضحه آراء النحاة المذكورة أدناه:

وذلك أَنَّ (إِنَّ) إذا حُفِّتْ لَزِمَتْهَا اللام فارقةً واختلف في هذه اللام، أهي لام ابتداء أم لام أخرى؟ فذهب سيويوه والأخفش إلى أنها لام ابتداء أفادت مع إفادتها تأكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين (إِنَّ) المخففة من الثقيلة، و(إِنَّ) النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة⁸⁹. وعلى هذا المذهب أكثر أهل بغداد⁹⁰، ومعهم ابن عصفور. وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق لعمل الفعل الذي قبلها في ما بعدها. وقرأ أبو عمرو ((إِنَّ هَذِينَ لِسَاحِرَانَ))⁹¹. على الجهة الظاهرة المكشوفة. وابن كثير وحفص ((إِنَّ هَذَانَ لِسَاحِرَانَ))... وقيل في القراءة المشهورة ((إِنَّ هَذَانَ لِسَاحِرَانَ)) هي لغة بلحارث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدى، فلم يقلبوها ياءً في الجر والنصب، وقال بعضهم: إِنَّ بمعنى نعم وساحران خبر مبتدأ محذوف، والجملة داخلية على الجملة تقديره: لهما ساحران، وقد أعجب به أبو إسحق⁹².

والذي يظهر لي أَنَّ الزمخشري اهتدى بما ذهب إليه الفراء في قوله: (ولستُ أَشْتَهِي على أن أخالف الكتاب وقرأ بعضهم: ((إِنَّ هَذَانَ لِسَاحِرَانَ)) خفيفة)⁹³، وهذا يعني أَنَّ الفراء يميل إلى اختيار قراءة أبي عمرو، لأنها الأصل في عملِ إِنَّ المشددة. ولهذا ذهب الزمخشري في مفصله إلى إبطال عملها فقال: ((وتخفف، فيبطل عملها... فحمل ابن يعيش قوله: ((فيبطل عملها، على معنى يبطل ظاهراً وتعمل في

ضمير شأن))⁹⁴ ف((كأن أصلها(أن)) وهذا ما ذكره سيبويه في باب:(أن):في حديثه عن قول الشاعر: *كأن وريديه...* "وهذه الكاف مضافة إلى "أن" – يريد الكاف من كأن – فلم اضطرت إلى التخفيف فلم تُضمّر " يريد لم تضرر اسم كأن" ولم يغير أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل ولا يتغير")⁹⁵ بمعنى أن التخفيف لا يبطل عمل أن كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه لا يتغير عمله، لأنها عملت لمشابهتها الفعل. وما ذكره الزمخشري في مفصله، ولم يصرح به في هذا الموضع وإن أوما إليه إيماء خفياً هو مذهب الكوفيين القائلين بأن المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل واحتجوا بأن قالوا الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)⁹⁶. في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير، ولا يجوز أن يقال: إن (كلاً) منصوب بـ (ليوفينهم)، لأننا نقول لا يجوز ذلك؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبله. والذي يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صحّ عن العرب أنهم يقولون: (إلا إن أخاك ذاهبٌ) بمعنى إن المشددة⁹⁷. حكى سيبويه عن العرب ((وحدثنا من يوثق به أنه سمع من يقول: (إن عمراً لمنطلق، وعليه قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر شعبة: ((وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم))⁹⁸. وذكر ابن هشام وابن الناظم أن الإهمال أكثر، وأجاز ابن السراج الوجهين، واحتج لهما بقوله: ((فالحجة، أنه إنما عمل لما أشبهت، الفعل بأنها على ثلاثة أحرف، وأنها مفتوحة، فلما خفت زال الوزن والشبه، والحجة لمن عمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل، فإذا خفتا كانتا بمنزلة فعل محذوف، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً))⁹⁹. يقول الخليل ((وأنا أقرؤها_ إن شئتم – مخففة على الأصل" إن هذان لساحران" أي: ما هذان إلا ساحران))¹⁰⁰. فانظر كيف كان الخلاف في توجيه هذه الآية وما ينبغي من استحسان ردّ ابن كيسان للخروج من هذا الخلاف

2/ ومن ذلك أنه ذهب إلى أن نون المثنى وجمع المذكر السالم عوض عن تنوين المفرد، وجهه أن الحركة عوّض عنها الحرف ولم يُعوّض عن التنوين شيء، فكانت النون عوضاً منه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين، ورد رأي ابن كيسان بثبوتها في المعرف ب"ال"، وبثبوتها فيما لا تنوين فيه، وهو المنادى نحو "يا زيدان ويا عالمون واسم لا النافية للجنس، نحو "لا رجلين" ولا عالمين"¹⁰¹.

3/ أنه ذهب إلى أن اثنين واثنتين ميبنان مركبان من العقود كسائر أخواتهما. وردّ بأنهما لو كانا مبنيين لزم الياء، لأنها نظير الفتحة الواحدة، ولهذا قالوا لا يدين لهما، وذلك قول السهيلي: "وأما الجمهور فقد ذهبوا إلى أنّهما معربان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كالمثنى؛ لوقوع ما بعدهما موقع النون، وليساً مضافين للعقد، وقيل مضافان إليه، وعليهما فالعقد مبني، لتضمنه معنى حرف العطف"¹⁰².

4/ وذهب إلى أن (مَنْ) و (ما) الاستفهاميتين معرفتان؛ نظراً إلى أنّ جوابهما يكون مطابقاً للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندك؟ فجوابه: زيدٌ، وإذا قيل: ما دهاك إلى كذا؟ فجوابه لقاءك، فدلّ تعريف الجواب على تعريف السؤال. ومذهب الجمهور هما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بتعريف الجواب؛ لأنّ تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وأكد من تطابق الجواب والسؤال⁽¹⁰³⁾.

5/ ومن ذلك قوله في أصل البناء والإعراب، حيث ذهب البصريون إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال والحروف فرع في الأسماء. وذهب الكوفيون: إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء. وذهب ابن كيسان: إلى أنّ البناء إنّما هو الأصل الذي يعمّ الجميع، وأنّ المعرب مخرج منه، فخرج عنه إلى إعراب الأسماء المتمكنة لحاجتها إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها فيها، وضارعتها الأفعال فأدّيت منها، ولم تلحق بها وقصرت عنها، وتباعدت الحروف التي للمعاني فلزمت الأصل الذي بنيت عليه⁽¹⁰⁴⁾.

6/ ومن ذلك أنه أجاز الجمع بين واو القسم وفعل القسم: وذلك أنّ واو القسم تحذف ويبقى المقسم به مجروراً، إذا كان لفظ الجلالة في قوله تعالى: {وَلَا تَكُنْمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْإِثْمِينَ} (105). وهذه القراءة ذكرها الزمخشري مروية عن الشعبي، وذكرها العكبري بدون إسناد (106). ونسب السيوطي إلى ابن كيسان إجازة ذكر فعل القسم معها، فيقال: حلفتُ والله لأقومنّ، وذكر ردّ أبي حيان عليه؛ بأنّه لم يُحفظ، وإنّ جاء فمؤوّل على أنّ حلفتُ كلام تام، ثم أتى بعده بالمقسم به، ولا يجعل "والله" متعلقة بحلف، وقد عللوا حذف فعل القسم مع الواو بكثرة استعمالها في القسم (107).

7/ وخالف في مسألة الفصل بين فعل التعجب والمُتعجب منه إذ الأصل إنّ لم يتعلق الفصل بهما المنع اتفاقاً؛ للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي. والفصل بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد، وأجاز الفراء والجرمي وأبو علي والمازني نحو "ما أحسن بالرجل أن يصدقه!" و"أحسنُ اليوم بزيدٍ، وأجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بـ"لولا" الامتناعية نحو: ما أحسن _ لولا كلفه- زيدا!" وقاس "يكون" على "كان" في الفصل (108).

ب/ ومما يظهر أثر خلطه للمذهبيين وانتقائه رأياً منهما ، وذلك أنّهم اختلفوا في تقديم الخبر على (ما) فمنعه البصريون والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخصّ ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها؛ لأنّ نفيها إيجابٌ، وعمّم الفراء المنع في حروف النفي (109).

ج/ وتظهر فائدة اختياراته في أنها تنصر بعض القراءات القرآنية التي تأثرت بقياس النحويين، كما سبق في الآية (إنّ هذان لساحران)، وفي حكم تأنيث الفعل حين يُفصل عن فاعله، فذهب الجمهور إلى أنه إذا فصل بينه وبين فاعله حقيقي التانيث، إلى أنه لا يجوز أن تلحق الفعل التاء، وأن ما ورد من إلحاق التاء بالفعل خاص بالشعر. فذهب ابن كيسان وابن معط وابن مالك إلى جواز إلحاق تاء التانيث مع الفعل في الشعر والنثر، وحجتهم قراءة

: ((فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ))¹¹⁰ .

وقوله: ((إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً))¹¹¹ . وهو في هذا مخالف للطبري في وصفه¹¹²
لقراءة: (لا تُرى إلا مساكنهم) بالقبح ، وللمخشري في قوله : "إنهما ليست
قوية"¹¹³ . مع أنّ هذه القاعدة تنصرها هاتان القراءتان ، وشواهد شعرية منها
قوله¹¹⁴:

ما برئت من ريبة وذمّ * في حربنا إلا بناتُ العمّ

وقول الشاعر¹¹⁵:

طوى النحر والأجزاء ما في عروقتها فما بقيت إلا الضلوع الجراشع
لذلك ذهب ابن كيسان¹¹⁶ وابن معط وابن مالك إلى جواز إلحاق تاء التأنيث مع الفعل
في الشعر والنثر.

ويستوقفني في هذا مصطلح الضرورة عند النحويين ، فكم من ضرورة عند قوم
استحسنها آخرون ورأوا لها وجهاً جيداً في الكلام ، وفوق كلّ ذلك فإنّ مصطلح
الضرورة لمن استقصى أقوال النحاة فيه ليرى اضطرابهم في تفسير مذهب
الضرورة عند سيبويه، فذهب ابن كيسان أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة
؛ وذلك قوله: "حذف التاء ليس بضرورة لتمكين قائله من أن يقول: أبقلت، وأن ينقل
كسرة الهمزة إلى التاء، ثم يحذف الهمزة"¹¹⁷. مع أنّ مفهومها عند غيره ما أوقعه
الشاعر مضطراً لذلك أم لا، وإن كان الأمر كذلك فلم لا يعتمد هؤلاء على القراءة
وإن كانت شاذة لأنّ شذوذها؛ لخروجها عن شرط القراءات السبع لا لعدم صحة
سندها، إذ لو خلت من ذلك لم تُعدّ قرآناً، مع التأكيد على أنّ القراءة رواية توقيفية
وليست اجتهاداً على ذلك جمهور علماء القراءات¹¹⁸ . وفوق ذلك فإنّ قراءات القرآن
أصحّ سنداً وأكثر وثوقاً من الشعر فلماذا لا نعتمد عليها لتكون هي الأصل في تصفية

النحو مما علق به من أساليب الفلاسفة والمنطقيين، ولتسد ما نقص مما ضاع من التراث العربي.

ج/ وأحياناً يستعرض رأي غيره ثم يختار ما يراه مناسباً بشيء من التفصيل؛ لأنّ المسألة لا يحسن فيها إصدار حكم مباشر، وذلك ما فعله في مسألة عود الضمير على ما هو متأخر في اللفظ والرتبة، وذلك ما حكاه أبو حيان بقوله: "لو تقدّم المفعول على الفعل نحو: "زيداً ضرب غلامه" لم يجز عند الفراء، وأجازه المبرد بجعله بمنزلة "ضرب زيداً غلامه"؛ وقال ابن كيسان: "عندي بينهما فصل، إذا قلت: زيداً ضرب غلامه فصار المضمر قبل الذكر فبطلت، وقولك: "ضرب زيداً غلامه" في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد؛ لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد، فإن كانا جميعاً بعد العامل فكل منهما في موضعه"¹¹⁹. فعّل لاختياره مذهب الكوفيين في هذه المسألة. فجرى في كثير من آرائه في القياس في الغالب على ما كثر في كلام العرب وشاع وجاز قياساً وسماعاً؛ معتمداً في آرائه، وفي الأصول النحوية، واستخدامه إيّاها على المذهبين، فهو مرّة يتبع آراء الكوفيين، وأخرى يرجع آراء البصريين، ونراه يُحكّم شروط البصريين في المقيس عليه تارة، ويخضع لتوسع الكوفيين فيها تارة أخرى .

خاتمة البحث ونتائجه

الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإكمال هذا البحث ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه البررة الكرام.وبعد

فإنّي أقبلتُ على كتابة هذا البحث راجياً التعرف على حقيقة المذهب البغدادي ، وأصحابه واتجاهاتهم وأثر هذا المذهب في الدراسات النحوية، فعرضت أقوال العلماء في هذه المشكلة مناقشاً ومحللاً حتى توصلت بإذن الله إلى خلاصة هذا البحث التي تمثلت في النتائج الآتية:

1/ أن ابن كيسان ممن خلط المذهبين على ذلك جمهور أصحاب التراجم والنحاة من المتأخرين، فيكون بغدادياً على أرجح الأقوال.

2/ أن ابن جنّي أكثر من ذكر البغداديين بما يشير إلى أن المراد بالبغداديين هم الكوفيون، مع العلم بأن طائفة من المحدثين يجعلونه في سلك البغداديين.

3/ كثرة اختياراته لمذهب الكوفيين تؤيد ميله لمذهب الكوفيين، إضافة لما ذكرناه من وقائع في البحث تعضد ما قلناه.

4/ ترجم له السيرافي مع أصحاب المبرد، والزبيدي مع أصحاب ثعلب؛ مما يعكس مكانته عند أصحاب المذهبين، ويصدقها ما قيل في حقه في مواضع ذكرتها في البحث.

5/ أنه أفاد من اطلاعه على المذهبين فانتقى من ذلك آراءً انفرد بها .

6/ لم يخف أخذُه عن البصريين ويظهر ذلك في أسلوبه الذي علل به ما انفرد به من مسائل.

7/ تظهر فائدة اختياراته في أنها تنصّرُ بعض القراءات القرآنية كما ظهر في توجيه قراءة (إن هذان لساحران) وقراءة (فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ) بالتأنيث (ثرى) وغيرها.

الهوامش والمراجع :-

- (1) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، القاهرة، ط1958م، ص446.
- (2) انظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف المصرية . القاهرة، ط6 1966م، ص
- (3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم دمشق، باب زياد الواو، 2/ 645.
- (4) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب ، 1/ 275.
- (5) ابن جنِّي ، الخصائص، 1/ 199.
- (6) السيوطي، همع الهوامع، 1/304. وانظر المرجع نفسه، 1/141.
- (7) أبو محمد، القاسم بن أحمد الاندلسي، نشأ بالاندلس ونسب إليها ثم تنقل بين دمشق وبغداد حتى توفي بدمشق سنة 661 هـ وكان قريب العهد من الرضى حيث عاشا معا في القرن السابع، قال السيوطي في البغية أن له شرحا على المفصل للزمخشري، ويوجد عالم آخر اسمه الاندلسي متأخر عن الرضى واسمه أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني توفي سنة 779 هـ.
- (8) الرضى ، شرح كافية ابن الحاجب، 1/326.
- (9) طبقات النحويين ، ص246.
- (10) ابن النديم ، الفهرست ، ص89
- (11) أبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويين ، ص87. الزبيدي ، طبقات اللغويين والنحويين ، ص80.
- (12) أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، نزهة الألباء ، ص178.
- (13) المصدر نفسه ، ص178.
- (14) القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 3/58.
- (15) الصفدي، الوافي بالوفيات، 2/ 24.
- (16) الحموي، معجم الأديباء، 5/2308. السيوطي ، بغية الوعاة، 1/ 19 (

-
- (17) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص153.
- (18) السِّيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، ص113.
- (19) ياقوت ، معجم الأدياء ، 307/5.
- (20) الزبيدي ، طبقات النحويين ، ص53.
- (21) أبو الطيّب اللغوي ، مراتب النحويين ، ص140.
- (22) الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص79.
- (23) الأتباري ، نزهة الألباء، ص162 ، نور القبس، ص327.
- (24) ابن مالك ، شرح التسهيل،تحقيق عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختوم ، هجر للطباعة والنشر، ط11410هـ، 313/1.
- (25) الفراء، معاني القرآن، 245/1.
- (26) الفراء، معاني القرآن ، 34/1.
- (27) انظر الإنصاف، ط صبيح، ص155
- (28) انظر:سيبويه، الكتاب، 355/2، وابن مالك، شرح التسهيل، 144/1، وابن السراج، الأصول في النحو، 695/2
- (29) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى للرعاية والفنون . القاهرة 1964م، ص429
- (30) ابن يعيش ،شرح المفصل، 98/3، وابن مالك، شرح التسهيل، 145/1. والسيوطي ، همع الهوامع، 212/1.
- (31) الزجاج، شرح الجمل، 15/2.
- (32) أبو حيان، ارتشاف الضرب، 930/2.

- (33) ابن الأثيري، الإنصاف، 695/2.
- (34) انظر ابن يعيش شرح المفصل 98/3 ، أبا حيان وارتشاف الضرب 930/2 .
- (35) سيبويه، الكتاب، 276/2_278.
- (36) انظر ابن مالك، شرح التسهيل، 60/2، أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1302/3.
- (37) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح ح الفاخوري، دار الجيل بيروت، ط⁴ 1416هـ، ص127
- (38) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع . القاهرة ، ط1 1418هـ 1998م، 1/ 143. 146
- (39) ابن الحاجب ، الكافية في النحو، 2/ 212.
- (40) ابن هشام ، أوضح المسالك، 1/ 222 .
- (41) الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 180.
- (42) ابن جنّي ، الخصائص ، 1/ 83.
- (43) أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1/ 542.
- (44) السيوطي، همع الهوامع ، 2/ 6.
- (45) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 1998م، 2/ ص208-209.
- (46) انظر الإنصاف 677/1، وشرح المفصل 96/3، ارتشاف الضرب 473/1.
- (47) البيت في الكتاب 6/1 ، وفي الإنصاف ، 1/ 678.
- (48) انظر الإنصاف 677/1 وما بعدها.

-
- (49) انظر الإنصاف 680/2.
- (50) البيت في الكتاب 45/2، 48، وارتشاف الضرب 734/2، وأوضح المسالك 3/2.
- (51) انظر شرح الكافية 441/1، وشرح التصريح 217/2.
- (52) البيت في همع الهوامع 54/3، وشرح التصريح 217/2، والمقتضب 208/4.
- (53) المقتضب 208/4، ومغنى اللبيب، ص 28، همع الهوامع 54/3.
- (54) البيت في المقتضب، 230 /2 ، الأصول في النحو ، 235/2.المبرد، الكامل في اللغة والأدب 202/2،
- (55) المبرد، المقتضب، 208/4. خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ، 217/2، همع الهوامع، 54/3.
- (56) انظر ارتشاف الضرب 2135/4، وشرح التصريح 388/1، والمقرب، ص 135، والأصول في النحو 285/2.
- (57) انظر الأصول 285/2.
- (58) وارتشاف الضرب 2135/4.
- (59) شرح الكافية 979/2.
- (60) شرح التسهيل 100992/2.
- (61) ينظر الكتاب شرح كتاب سيويوه 331/2، وشرح الكافية 979/2.
- (62) شرح التسهيل 100/2.
- (63) الحلل في إصلاح الخلل، ص 148.

- (64) أبو عبدالله جمال الدين بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل البركات، القاهرة 1388هـ - 1968م، ص100.
- (65) ابن مالك، شرح التسهيل، 66/2، والرضي، شرح الكافية، 163/2 . سيبويه ، الكتاب، 2/302.
- (66) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ، 1/333.
- (67) سيبويه ، الكتاب، 1/287.
- (68) المبرد، المقتضب ، 4/303 .
- (69) أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ص299.
- (70) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/59.
- (71) سورة سبأ، الآية: (28)
- (72) ابن برهان ،شرح اللمع، ص137.
- (73) ابن برهان ،شرح اللمع، ص13
- (74) العلمي، حاشية العلمي على التصريح شرح التوضيح، 1/378
- (75) ابن مالك، شرح التسهيل، 1/339.
- (76) ابن مالك، شرح التسهيل، 1/338
- (77) ابن مالك، شرح التسهيل، 1/338
- (78) البيت لطليحة الأسدي، في اللباب، ص292، والكافية الشافية، 2/745، وشرح الأشموني 2/136
- (79) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين ،مكتبة التراث القاهرة، ط 1419هـ/ 264.
- 265.

-
- (80) البيت لعروة بن حزام العذري، وقيل إنه لكثير ورد في شرح الكافية الشافية 2/ 745.
- (81) ابن مالك ، شرح التسهيل، 1/338.
- (82) (الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ،مؤسسة الرسالة _ لبنان، ط1 1405هـ .
ص40
- (83) (أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، 2/350.
- (84) أبو علي الفارسي المسائل الحليبات، تقديم وتحقيق حسن هندأوي، دار القلم . دمشق، ط1 1407هـ.
ص177.
- (85) الزجاجي ، مجالس العلماء، المجلس76، ص167.
- (86) سورة طه ، الآية (63).
- (87) إنباه الرواة ، 3/58. 87
- (88) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، ط9، 3/366.
- (89) ابن هشام ، المغني، 1/252.
- (90) السيوطي، همع الهوامع، 1/141.
- (91) الزمخشري ، الكشاف ، 2/543.
- (92) الفراء، معاني القرآن ، 2/183_184.
- (93) المصدر نفسه، ص184
- (94) ابن يعيش، شرح المفصل، 8/82.
- (95) سيبويه ، الكتاب ، 1/480

- (96) سورة هود، الآية (112).
- (97) انظر ابن هشام في شرح قطر الندى ص 167 وابن الناظم، شرح الألفية، ص 179
- (98) سيبويه، الكتاب ، ج 1، ص 480
- (99) أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة. بيروت، ط 2
1987م/1/235.
- (100) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط 5 1995م، ص 105.
- (101) السيوطي، همع الهوامع ، 1/162_163.
- (102) الشيخ خالد عبدالله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل ، عيون السودان، دار
الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط 1 1421 هـ. 2002م 2/459.
- (103) ابن مالك ، شرح التسهيل 1/119.
- (104) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف
مصر، ط 5، ص 226.
- (105) سورة المائدة، الآية 106.
- (106) الزمخشري، الكشاف 2/688.
- (107) انظر همع الهوامع 4/263، وشرح المفصل، لابن يعيش 9/93، شرح الرضي على الكافية 4/300.
- (108) انظر الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ص 232-233.
- (109) ابن هشام ، أوضح المسالك، 1/246
- (110) سورة الأحقاف ، الآية (25).
- (111) سورة يس، الآية (29)

-
- (112) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل أي القرآن تعليق محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1 2001م، 34/26. وهي قراءة الحسن البصري.
- (113) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، تح محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية ، ط1 1415 هـ 484/3.
- (114) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص 1296، وابن يعيش شرح المفصل 87/2، وشرح ابن عقيل 478/1.
- (115) البيت في شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، 597.
- (116) ابن هشام الأنصاري، تلخيص الشواهد و تلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية بيروت ، ط1986م ، ص484. وانظر ابن معط، الفصول الخمسون، تحقيق محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص173. وانظر ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، 597 /2
- (117) ابن هشام الأنصاري، تلخيص الشواهد و تلخيص الفوائد ، ص484
- (118) البنا الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر، ص392.
- (119) السيوطي ، همع الهوامع، 230_229 /2.